# سياسة ديغول لمنع تدويل القضية الجزائرية (1958-1962)

# De Gaulle's policy to prevent the internationalization of the algerian cause (1958-1962)

بلعالية ميلود[1*]

[1] جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، m.belalia@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2023/08/08 تاريخ القبول: 2024/11/25 تاريخ النشر: 2024/12/22

**ملخص:**

أثناء زيارة ديغول للجزائر في 4 جوان 1958 تجنب استخدام تعبير دمج الجزائر بفرنسا بينما كان غلاة المستوطنين وجنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر يتمنون سماعه. وأدرك ديغول أنه سيكون من الصعب تطبيق سياسة الإدماج لأن متابعة هذه السياسة ستؤدي إلى حرب استعمارية طويلة في الجزائر التي سلكت بوضوح طريق الاستقلال التام. وحاول ديغول إدخال عاملين جديدين على الوضع في الجزائر: أولهما تشكيل المجموعة الفرنسية التي كان يستهدف منها إثارة اهتمام قيادة الثورة الجزائرية، وثانيهما خطة شال للقضاء على الثورة

يهدف مقالنا هذا إلى كشف أطروحة ديغول في منع تدويل القضية الجزائرية (1958-1961)، وتحليل أسباب فشل سياسته في القضاء على الثورة التحريرية واحتوائها، أما النتائج المتوصل في البحث فهي مجاح استراتيجية الثورة التحريرية في إسماع صوت الجزائر المكافحة في المجتمع الدولي وتدويل القضية الجزائرية، واكتساب الاعتراف الدولي بعدالة القضية الجزائرية وعزل فرنسا الاستعمارية.

**كلمات مفتاحية:** الثورة الجزائرية، سلم الشجعان، تدويل القضية الجزائرية، إدماج الجزائر، مظاهرات 11 ديسمبر 1960.

**Abstract:**

During de Gaulle's visit to Algeria on june 4, 1958, he avoided using the term integration of Algeria with France While the extremist settlers and the generals of the french army in Algeria wished to hear It. De Gaulle realized that it would be difficult to implement the integration policy, because pursuing this policy would lead to a long colonial war in Algeria, which clearly took the path to full independence. De Gaulle tried to introduce two new factors to the situation in Algeria: first, the formation of the french group, which was intended to arouse the interest of the leadership of the algerian revolution, and second, the Shawl plan to eliminate the revolution.

This article aims to uncover de gaulle's thesis on preventing the internationalization of the algerian question (1958-1961), and analysing the reasons for the failure of his policy to eliminate and contain the liberation revolution, The results reached in the research are the strategy of the liberation revolution in making Algeria's voice heard in the international community, internationalizing the algerian cause, gaining international recognition of the justice of the Algerian cause and isolating colonial France.

**Keywords:** Algerian Revolution; Ladder of the brave; Internationalization of the algerian issue; integration of Algeria; Demonstrations of december 11, 1960.

*المؤلف المرسل

## 1. مقدمة:

وصل نداء الجزائر المكافحة في سبيل الاستقلال إلى الأمم المتحدة عن طريق تدويل القضية الجزائرية في الدورة العاشرة عام 1955. ولكن في الدورة الثانية عشرة عام 1958، أدرجت القضية الجزائرية في البند الأخير في جدول أعمال الجمعية العامة، والسبب في ذلك أن ديغول وضع سياسة لمنع تدويل القضية الجزائرية، ولذلك كان مقعد الوفد الفرنسي شاغرا، ولعل انسحاب فرنسا من الدورة عام 1958هو امتداد لفرنسا الاستعمارية التي رفضت المشاركة في اجتماعات الأمم المتحدة، رغم الدول الأعضاء أيدت صلاحية الأمم المتحدة لمعالجة هذه القضية بعد الحجج التي قدمتها وفود هذه الدول في الدورات السابقة. وهكذا فقد انهار تدويل القضية الجزائرية بسبب اعتبار سياسة ديغول أنها قضية داخلية، وأكدها الكشف عن أعمال فرنسا الوحشية أثناء تنفيذها لعمليات القمع العسكرية باسم مخطط شال في قرى الجزائر ومدنها، وبدأ ديغول تنفيذ سياسته بتعيين ميشيل دوبريه رئيسا للحكومة، إلا أنه كان عليه تجاوز العقبة الكأدأ التي اعترضت تنفيذ سياسته لمنع تدويل القضية الجزائرية.

فما هي أسس ساسة ديغول لمنع تدويل القضية الجزائرية؟ وإلى أي مدى تحققت هذه السياسة منع الاعتراف الدولي بحق الجزائر في تقرير المصير والحرية؟

أما أهداف البحث فتكمن في دراسة وتحليل أهداف سياسة ديغول منذ وصوله إلى الحكم في القضاء على الثورة التحريرية واحتوائها، وكشف فشل أطروحة ديغول في تحقيق

الجزائر فرنسية سنة 1961 ورضوخه إلى طاولة المفاوضات حتى الاعتراف باستقلال الجزائر التام عام 1962،

واعتمدنا على منهج الوصفي ثم التحليلي في سرد وقائع سياسة ديغول لمنع تدويل القضية الجزائرية، وتحليل أطرحته القائلة بإدماج الجزائر في فرنسا.

**2. أسس سياسة ديغول لمنع تدويل القضية الجزائرية (1958-1961)**

اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد مناقشة القضية الجزائرية في دورتها الثانية عشرة عام 1957 قرارا بالإجماع أعربت فيه عن رغبتها في **"الدخول في محادثات تستهدف الوصول إلى حل يتفق مع مبادئ ميثاق المم المتحدة وأهدافه"**. ولكن مضت سنوات على اتخاذ هذا القرار بالإجماع بسبب استمرار سياسة فرنسا لمنع تدويل القضية الجزائرية، فما هي الأسس العامة لسياسة فرنسا في هذا المنع في عهد ديغول (19958-1961) .

**1.2 الإندماج:**

قامت السياسة الفرنسية على فكرة الإندماج، ولذلك كانت فرنسا عام 1958 لا زالت تفكر في حدود الاندماج، وكانت الجزائر بالنسبة إليها أرضا فرنسية ما وراء البحر، فنقلت جريدة لوموند في 13 ماي 1958عن وزير الاستعلامات جاك سوستيل قوله: "**إن ثمة طرازا واحدا من الفرنسيين من دنكيرك حتى تمنراست"** (Le Monde, 13 mai 1958). وإذا كان سوستيل لا يزال يفكر بالشعب الجزائري على أنه فرنسي بعد اندلال الثورة التحريرية والتي جندت حكومته أكثر من نصف مليون جندي للقضاء عليها، فإنه كان يفتقر إلى الكثير من المعلومات.

إن ديغول كان فرعا آخر من فروع سياسة الاندماج، ورغم أنه أطرى الجزائريين بقوله: **"وأود أن أقول دون تردد إن القسم الأعظم من رجال الثورة قد حاربوا ببسالة وشجاعة"** (ديغول، 1971، ص 421). إلا أنه عاد إلى ما في سياسة الاندماج من ظلم. ووقف في خطاب ألقاه في الجزائر في 4 جوان 1958 إلى جانب الاندماج فقال: **"في جميع أنحاء الجزائر ثمة نوع واحد من السكان، إنهم الفرنسيون في كل شيء"** (ديغول، 1971، ص 465). ونص دستور ديغول على منح الاختيار لأهل البلاد الواقعة فيما وراء البحار بين الاتحاد والانفصال. أما بالنسبة إلى الجزائر فلم يرد أي ذكر لهذا الاختيار (ديغول، 1971، ص 471).

**2.2 الاستفتاء في سبتمبر1958:**

كان الاستفتاء هو الأساس الثاني الذي ارتكزت عليه السياسة الفرنسية لمنع تدويل القضية الجزائرية، فالاستفتاء الذي بلغت نتيجته 97% كان بالتزوير. وجاء في جريدة لوفيغارو في 30 سبتمبر 1958: **"قد يكون من المحزن حقا أن يفسر ديغول كثرة الاقتراع الإيجابي في الجزائر بأنه تأييد اختياري لاستمرار السيطرة الفرنسية"** (Le Figaro, 30 septembre 1958). ووصفته صحيفة كومبا في 2 أكتوبر1958: **"لقد كانت مسرحية خاتمتها معروفة لجميع المشتركين فيها قبل البدء بها. ولم يكن أحد في الجزائرولا في فرنسا ليشك مطلقا في أن هذه البلاد الإفريقية الشمالية، قد تقترع إلى جانب كل شيء إلا بكلمة نعم"** (Combat, 2 octobre 1958).

**3.2 قسنطينة في 4 أكتوبر1958:**

جاء رد فرنسا على قرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة عشرة عام 1958 الذي دعا إلى حل يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة، أنها استجابت إلى حل يتعارض مع الميثاق. وكان الحل الذي وضعه ديغول ينطوي على مشروع لخمس سنوات أسماه برنامج البعث الشامل، ويتضمن الأشغال العمومية، وإقامة صناعات جديدة، وتطوير الزراعة. وألقى ديغول في 4 أكتوبر 1958 خطابا في الجزائر ضمنه بيانا عن سياسته في الجزائر. ولكنه توقف ليسائل نفسه عن **"مستقبل هذه البلاد التي تدعوها فرنسا بالجزائر"**، ورد على هذا السؤال فقال: **"لقد أتيت هنا يا رجال الجزائر ونساءها لأعلن لكم بنفسي مشروع السنوات الخمس"** (L'Humanité, 4 octobre 1958).

ومضى في بيانه يشرح مشروعه للسنوات الخمس الذي لا يعني إلا مجرد هدف واحد، وهو أن فرنسا ستظل تدفن حرية الجزائر مدة خمس سنوات أخرى. هذا هو الحل الذي وضعته فرنسا أمام الجمعية العامة لمنع تدويل القضية الجزائرية. ولم يكن هذا الحل يستحق المناقشة من المجتمع الدولي أو الدفاع عنه، وكان الموقف الدولي المؤيد للقضية الجزائرية من الأسباب التي حملت فرنسا على الغياب عن مناقشات الجمعية العامة.

**4.2 سلم الشجعان في 23 أكتوبر 1958:**

استمرت السياسة الفرنسية عام 1958 في عزل القضية الجزائرية داخل النطاق الفرنسي على أساس وقف إطلاق النار، والانتخابات، والمفاوضات، وهذا العرض يعني الاستسلام. ولكن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد تأسيسها في 19 سبتمبر 1958،

أعلنت في بيان مؤرخ في 26 سبتمبر أن **"الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على استعداد من ناحيتها للبدء بالمفاوضات مع ممثلي الحكومة الفرنسية"** (بن خدة، 1986، ص 321). ولكن فرنسا لم ترد على اقتراح الحكومة المؤقتة بالتفاوض حتى 23 أكتوبر 1958، عندما أعلن ديغول في بيان صحفي، جاء فيه: **"ليأت سلم الشجعان، وأنا واثق من أن الكراهيات ستزول. وأنا أتحدث عن سلم الشجعان، فماذا يعني هذا السلم. إنه يعني أن يوقف أولئك الذين بدأوا إطلاق النار نيرانهم، وأن يعودوا دون إذلال إلى عملهم وإلى عائلاتهم. وقيل لي ماذا في وسعهم أن يعملوا لينهوا الصراع؟ وأنا أقول: أينما كان هؤلاء فإن على زعمائهم في الميدان أن يتصلوا بأقرب قيادة فرنسية محلية إليهم...لقد جرت عادة المحاربين منذ القدم إذا ما رغبوا في إسكات مدافعهم أن يستخدموا أعلاما بيضاء دليلا على رغبتهم في المحادثات. وأقول إنه في مثل هذه الحالة فسيستقبل المحاربون ويعاملون بشرف وكرامة".** (Le Monde, 23 octobre 1958)

يتبين من تصور ديغول لإجراء المفاوضات أنه لم يحمل هدف المفاوضات. إنما كان مجرد دعوة للاستسلام، كما حدد ديغول إجراء ينطبق عليه تعبير سلم الشجعان، ولكن القضية ليست بالشكل الذي عبر عنه، فالمجاهدون أطلقوا النار في ثورة 1 نوفمبر 1954 لا يستطيعون أن يوقفوا ببساطة نيرانهم، وأن يعودوا إلى أعمالهم وعائلاتهم دون إذلال، ولكن هذا الإذلال هو في حد ذاته أشد ما يمكن أن يتعرضوا له في حياتهم، وقد تكون الهزيمة خيرا منه، وإلى أي عمل يمكن أن يعودوا، وقد جعلوا عملهم الأول تحرير وطنهم، ولن تستقبلهم عائلاتهم، إلا إذا أعادوا لوطنهم سيادته وحريته.

ولم يقتصر العرض الذي تقدم به ديغول للمجاهدين، ولكنه وجه حديثه أيضا إلى ممثلي الجزائر في الخارج، جاء فيه : "**أما بالنسبة إلى المنظمة الخارجية التي تحاول توجيه القتال من الخارج، فأنا أكرر هنا ما سبق لي إعلانه وهو أنه إذا رغب الممثلون في المجيء، وتسوية نهاية الحركات مع السلطة، فعليهم أن يتوجهوا إلى السفارة الفرنسية في تونس أو في الرباط**" (Le Monde, 23 octobre 1958)، هذه هي الطريقة التي اختارها ديغول للتحدث إلى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في المنفى، فنعتها بالمنظمة الخارجية، فهذا أمر لم يحط من قيمتها، وليس في هذا عار بل إنه ادعى إلى الاحترام. أما العار فهو في قبول شروطه.

**5.2 الانتخابات:**

كانت الانتخابات الأساس الخامس الذي ارتكزت عليه سياسة ديغول لمنع تدويل القضية الجزائرية. ولكنها كانت هزيمة كذلك لهذه لسياسة ونصرا للقضية الجزائرية . وهكذا كان مصير الانتخابات في الجزائر، فقد قوبلت بالاحتقار عن طريق المقاطعة، وعكست الصحافة الأجنبية الصورة الحقيقة للانتخابات، فذكرت جريدة الإكسبرس في 13 نوفمبر 1958: "**إن الحقيقة تفوق الأساطير والقوائم المقررة تؤلف صورة كاريكاتورية عن الأسلوب الديمقراطي الذي أعده ديغول وطبقه حتى أن الإنسان لا يكاد يصدق نفسه**"، (L'Express, 13 novembre 1958)، وكتبت في 20 نوفمبر: "**إن النتيجة الواضحة التي يمكن استخلاصها من تنظيم الانتخابات أنها تؤلف الهزيمة الأولى للجنرال ديغول. وثمة أمر واضح أيضا وهو أن سلطة باريس لا تحكم في الجزائر الآن، كما كان شأنها في الماضي**"، (L'Express, 20 novembre 1958)، وذكرت جريدة الأهرام في 15 نوفمبر: "**إن قوائم الناخبين الجزائريين تألفت بصورة كلية من جماعة الرجعيين الفرنسيين وأذنابهم من المسلمين**" (الأهرام، 15 نوفمبر 1958).

**6.2 بيان 16 سبتمبر1959**

رغم تزايد حدة جرائم فرنسا في حق الشعب الجزائري أثناء تطبيق خطة شال في الولايات الثورية الستة، إلا أن ذلك لم يقض على الثورة الجزائرية: ففي الفترة الواقعة بين 27 و30 أوت 1959 قام ديغول بجولة في الجزائر لمعاينة أهداف خطة شال، ومنها استبعاد إلحاق هزيمة ثانية بفرنسا على غرار ديان بيان فو (قليل، 1991، ص 339)، ولكن الاستنتاجات التي خرج بها ديغول من هذه الجولة جاءت مناقضة لاستنتاجات جنرالاته: فقد اعتقد هؤلاء بأن تبقى الجزائر فرنسية تحت حماية الجيش، أما ديغول فقد أدرك أن الشعب الجزائري يريد تقرير مصيره بنفسه، وأن معظم الرأي العام العالمي كان يساند القضية الجزائرية العادلة، كما أن إطالة الجيش الفرنسي في الجزائر سيكلف فرنسا ثمنا باهظا، ولذلك حاول ديغول أثناء جولته إقناع الجنرالات بوجهة نظره (قليل، 1991، ص 341) .

وهكذا قرر ديغول عدم تأخير القطيعة النهائية مع أنصار الجزائر فرنسية طالما أن هؤلاء مصرون على موقفهم المتصلب تجاه حق تقرير المصير للشعب الجزائري، يضاف إلى ذلك أن ديغول كان يريد التأثير على الجمعية العامة للأمم المتحدة عند اجتماع الدورة

الرابعة عشر عام 1959 لمناقشة القضية الجزائرية. كما كان يستهدف كسب تأييد الولايات المتحدة وهي التي ساندت فرنسا بالامتناع عن التصويت في الدورة الثالثة عشر للجمعية العامة عام 1958 أثناء مناقشة القضية الجزائرية (الشقيري، 2005، ص 125).

عندما قام أيزنهاور بزيارة لفرنسا في 2 سبتمبر 1959 طلب منه ديغول دعم الولايات المتحدة، ولكن أيزنهاور لم يعد بشيء وكتب ديغول في مذكراته: "ستبذل فرنسا قصارى جهدها للمصالحة مع الثورة الجزائرية، كما تأمل من أمريكا تفهم الموقف الفرنسي رغم ما يسببه لها ذلك من صعوبات" (ديغول، 1971، ص 112).

رفض أيزنهاور الالتزام بانتظار الإعلان عن سياسة فرنسا في الجزائر ودراسة مدى تطابقها مع ميثاق الأمم المتحدة. إلا أن ديغول أعرب عن تحفظه حيث كتب في مذكراته: "هناك مسألتان مختلفتان فيما يتعلق بالوضع في الجزائر: الحاجة إلى ترك الشعب الجزائري يعبر عن إرادته بحرية عن طريق التصويت، ثم وجود منظمة جزائرية تريد فرض حكومة بالقوة...وفرنسا لم تعترف ولن تعترف أبدا بهذه المنظمة" (ديغول، 1971، ص 114).

وهكذا يبدو أن ديغول لم يكن مستعدا لقبول مطالب الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لذلك لم يكن عرضه للسلام سوى مناورة سياسية رغم تعاطف أمريكا لكن ديغول أعلن في 16 سبتمبر1959 القرار الآتي: "إن فرنسا مستعدة لأن تعطي الشعب الجزائري حقه في تقرير مصيره بالتصويت الحر، حيث يمكنه اختيار الاستقلال عن فرنسا، كما فعلت غينيا أو الإدماج مع فرنسا أو الاستقلال مع مشاركة فرنسا ضمن المجموعة الفرنسية وضمان مساعدتها. بعد انتهاء الحرب ستكون هناك فترة انتقالية قد تدوم حتى أربع سنوات قبل تقرير المصير الذي سيحدد ديغول موعده. بانتظار ذلك يحق للجهاز السياسي المساند للثورة الاشتراك في الانتخابات كغيره من الحركات السياسية" (ديغول، 1971، ص 112).

جاء تعبير حق تقرير المصير على لسان ديغول ليغير الموقف جذريا ويحدث انطباعا في حركة عدم الانحياز وفي أمريكا. فقد وضع حدا لما يسمى بالجزائر الفرنسية (Guichard, 1980, p 364). لذلك كان من الطبيعي أن تحتج الأقلية الفرنسية وجنرالات الجيش الفرنسي في الجزائر ضد ديغول، (Soustelle, 1964, p 65)، ولذلك شكل غلاة المستوطنين واليمين المتطرف في 24 جانفي 1960 تنظيما مسلحا أطلق عليه اسم جبهة الوطنية الفرنسية. للمزيد أنظر: . أما الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فقد استقبلت تعبير حق تقرير المصير

بشكل ايجابي، ولم تستبعد إمكانية التفاوض ضمن شروط معينة، ولكن الثورة الجزائرية ظلت على موقفها الأصلي الذي تبنته في مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956: وهو أنه لا وقف لإطلاق النار قبل الاستقلال التام ولا مفاوضات إلا حول الاستقلال فإذا توقف الكفاح والنضال سيكون من الصعب استئنافه في حال رحيل ديغول عن الحكم ولجوء خلفائه إلى تغيير السياسة الفرنسية (قليل، 1991، ص 189).

وهكذا كان بيان ديغول يحتوي على مبدأ تقرير المصير، ذلك أن القضية الجزائرية منذ أن أدرجت على جدول أعمال الأمم المتحدة في الدورة العاشرة، وهي تعتمد في مناقشاتها على مبدأ تقرير المصير بل أن الثورة الجزائرية اندلعت من أجل تقرير المصير. وأصبح هذا المبدأ سبب استمرارها، يضاف إلى ذلك أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اعتمدت مبدأ تقرير المصير أساسا لدبلوماسيتها تحقيقا لبيان الثورة التحريرية في الحرية والسيادة والاستقلال.

كما أشار ديغول في مقدمة بيانه إلى حرية الاختيار عن طريق استفتاء شعبي، وهكذا كان جوهر بيان ديغول، ويتضح من هذا أن مستقبل الجزائر ستقرره فرنسا لا الجزائر، وأن الاختيار هو بيد فرنسا لا بيد الجزائر، ولكن غاب عليه أن المستقبل هو مستقبل الجزائر نفسها، وأن حرية الاختيار هي اختيار الجزائريين، وهذا هو جوهر القضية الجزائرية.

**3. سياسة ديغول في مفاوضات إيفيان (1960-1962)**

أرسلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية جوابا ايجابيا على اقتراح ديغول المؤرخ في 14 جوان 1960 والذي طلب فيه: "الحضور لإيجاد نهاية مشرفة للقتال الدائر وتأمين مصير المقاتلين" (بن خدة، 1986، ص 85). وصل وفد الحكومة المؤقتة إلى مطار أورلي في 25 جوان 1960، حيث أنزل أعضاؤه في عمالة مولان، ولكن الاتصالات توقفت في 29 جوان، لأن ديغول ظل يرفض مطالب الجزائريين بفتح مباحثات رسمية. وهكذا أفشلت سياسة ديغول فرصة العودة للتفاوض بعد توقف المباحثات في مولان .(Lacouture, 1980, p 354). فكتب في مذكراته: "لأنها كانت المرة الأولى التي يجلس فيها الطرفان المتحاربان على مائدة واحدة، إلا أن قادة الثورة لم يقوموا بأية مبادرة إضافية" (ديغول، 1971، ص 120).

### 1.3 قضية الإليزيه سنة 1960 ومحاولة ديغول شق وحدة قيادة الثورة

قام لخضر بوالشمع وحليم بن يحيى بواسطة مسؤول على المنطقة الثانية عبد اللطيف بالولاية الرابعة، بالاتصال بقاضي المدية عبد القادر مازيغي صديق مدير مكتب ديغول بقصر الإليزيه برنار تريكو وهذا القاضي هو الذي ربط الاتصالات بين قيادة الولاية الرابعة والجنرال ديغول، وكان الهدف من هذه ربط هذه الاتصالات هو فتح المحادثات حول تقرير المصير الذي طرحه ديغول في خطاب 16 سبتمبر 1959 (Tricot, 1972, p 166.).

وكان قائد الولاية الرابعة العقيد محمد زعموم المدعو سي صالح، قد اتصل أيضا بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليشرح لها الظروف التي أصبحت تعيشها الثورة بسبب الإجراءات التي اتخذها ديغول في مشروعه للقضاء على الثورة وعزل الشعب عن ثورته ضمن عمليات مخطط شال مشروع قسنطينة وسلم الشجعان في الولاية الرابعة، يضاف إلى ذلك الانهيار النفسي لبعض إطارات الثورة واكتشاف عمليات الاختراق المنظمة ضد جيش التحرير الوطني، غير أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لم ترد على قيادة الولاية الرابعة، ويعزى عدم رد الحكومة المؤقتة إلى انشغالها بانطلاق المفاوضات الرسمية في إيفيان يوم 20 ماي 1960.(Chikh, 2005, p 134) .

لذلك كانت هذه هي المستجدات وراء اتصال العقيد سي صالح بديغول، وفي تصورنا أن سي صالح استند في اتخاذ قراره بترتيبات لقاء الإليزيه إلى قرارات مؤتمر الصومام التي تحدثت عن أولوية الداخل على الخارج. ولذلك أعلن الهدف الظاهري كان معرفة كيفية تطبيق تقرير المصير الذي تحدث عنه ديغول. وتم لقاء الإليزيه في 10 جوان 1960، وحضره ثلاثة أعضاء من مجلس الولاية الرابعة وهم سي صالح وسي محمد ولخضر بوالشمع في باريس (Sellam, 2001, p 174).

وتبين أن كل ما كان يهم ديغول في ذلك اللقاء هو توقيف الحرب، ومن جهتم حاول أعضاء مجلس الولاية معرفة موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والقادة الخمسة في السجن، ولكن دون جدوى فقرروا المبادرة. ثم ان هذه المفاوضات توقفت في 13 جوان بسبب اغتيال رئيس بلدية إيفيان على يد بمنظمة الجيش السري وضغط الكولون على

ديغول، إذ تم في 16جوان في مدريد أسس غلاة المستوطنين بقيادة الجنرال راؤول سالان جبهة الجزائر فرنسية وذراعها العسكري منظمة الجيش السري (بن عمر، 2007، ص 143) .

لقد تحدث البعض عن خيانة، ولكن الحقيقة غير ذلك، وهي محاولة معرفة ماذا يقصد ديغول بتقرير المصير، وبعد لقاء الإليزيه، عاد أعضاء مجلس الولاية الرابعة، فأصبحت قضية الإليزيه شأنا داخليا بيد الولاية الرابعة، واعتقد البعض أن الرائد سي محمد جزء من الاتصالات مع مدير مكتب ديغول التي بدأت في مارس وامتدت إلى جوان 1960بقصد ترتيب لقاء الإليزيه قبل السفر إلى باريس، حيث كان نشاطه الثوري في منطقة الونشريس، ولم يعلم بالقضية إلا في شهر ماي، بعد أن تم الاتصال به وأخبر بالقضية، فوصل ليلا إلى مركز الولاية الرابعة في المدية، فوجد سي صالح ولخضر وحليم وصل ووجد بعض جنود العدو فارتاب ولكن تمت طمأنته، ولما اجتمع بالثلاثة وضعوه أمام الأمر الواقع، فخاف على نفسه، وهذه الخلفيات كتبها الرائد سي محمد، ولما عاد إلى الونشريس لم يكن موافقا على الاتصال بالسلطات الفرنسية أو ما يعرف بلقاء الإليزيه (كريمي، 2005، ص 345).

وتعاملت الولاية الرابعة بقيادة جيلالي بونعامة المدعو سي محمد مع تداعيات لقاء الإليزيه، ولكن قوانين الثورة لم تكن تسمح بمحاكمة قائد الولاية الرابعة المعزول سي صالح من قبل القائد الجديد للولاية الرائد جيلالي بونعامة وهو أدنى مسؤولية ورتبة منه. أما لخضر بوالشمع وحليم بن يحيى، فقد حاكمتهما قيادة الولاية تحت مسؤولية الرائد سي محمد، ونفذ فيهما حكم الإعدام، لأنهما كانا عضوي مجلس الولاية بالنيابة، كما أن رتبتهما لم تكن تحول دون محاكمتها، وقد ترك بوالشمع رسالة يعترف بما نسب إليه (Alain, 1963, p 94).

وكان العقيد سي صالح زعموم ورفيقيه ينوي عدم القيام بأية خطوة قبل الاتصال ببقية الولايات بعد عودتهم من لقاء ديغول بقصر الإليزيه لتبليغ ما قاموا به، وبالفعل اتصلوا بالولاية الثالثة، حيث اتصل سي صالح وحليم بقائد الولاية الثالثة العقيد أكلي محند أولحاج، وحاولوا إقناعه، ولكنه لم يقتنع. ولما عادا تمت محاكمة حليم، وبالنسبة لسي صالح فقد اتصل قائد الولاية الرابعة سي محمد بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ليستفسر عن مصيره، فطالبت الحكومة بإرساله إليها في تونس، عندها بقي سي صالح في

قيادة الولاية بسلاحه من دون مهمة معززا محترما، إلى أن جاء الأمر بعد سنة بانتقاله إلى تونس في صيف عام 1961. وفي 20 جويلية وصل إلى منطقة مشدالة شرق البويرة، فقامت قوات العدو الفرنسي بعملية عسكرية جرح خلالها، وتم التعرف عليه من خلال وثائقه (Montangnon, 1987, p 47).

**2.3 خيبة أمل ديغول في شق صفوف وحدة قيادة الثورة التحريرية**

بعد المظاهرات المساندة لسياسة ديغول تجاه الكولون يوم 9 ديسمبر 1960، انطلاقا من عين تيموشنت والداعية إلى الجزائر فرنسية، ومظاهرات 10 ديسمبر في وهران ومدن جزائرية أخرى الداعية إلى الجزائر جزائرية، حتى جاء زحف المظاهرات الشعبية عبر أحياء الجزائر العاصمة يوم 11 ديسمبر، والتي خطط لتنظيمها قائد الولاية الرابعة الرائد جيلالي بونعامة المدعو سي محمد فكانت هذه المظاهرات تعبيرا عن الوحدة الوطنية، والتأييد الشعبي للثورة التحريرية فنزل الجزائريون من الأحياء الشعبية في أعالي العاصمة إلى الشوارع منذ الساعة التاسعة صباحا في مظاهرات سلمية أطرتها جبهة التحرير الوطني تحت العلم الوطني (lamia, http://www.algerie360.com/, 4 avril 2016 à 15:51).

كان لرفع الراية الوطنية الجزائرية وقع كبير على الفرنسيين في الجزائر، مما أدى إلى إطلاق النار على المتظاهرين السلميين وتأجيج هذه المظاهرات، فجاء رد فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية عنيفا تجاه المتظاهرين المسالمين، إذ قابل الجيش الفرنسي الجموع الجزائرية بالرصاص الحي. وقامت الشرطة الفرنسية بالمداهمات الليلية لاختطاف الجزائريين من منازلهم، والإغارة على الوطنيين الجزائريين وهم يوارون شهدائهم في مقبرتي القطار وسيدي امحمد، مما زاد في عدد القتلى بالإضافة إلى الاعتقالات التي مست عددا كبيرا من الجزائريين (كريمي، 2005، ص 367).

وكشفت مظاهرات 11 ديسمبر 1960 للعالم حقيقة الاستعمار الفرنسي وفضاعته يوما واحدا بعد الاحتفال بالذكرى الثانية عشرة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر من باريس في 10 ديسمبر 1948. وأكسبت المظاهرات دعما دوليا واسعا لجبهة التحرير الوطني فعلى الصعيد الدولي كان لهذه المظاهرات الفضل في إسماع صوت الجزائر المكافحة في الأمم المتحدة، وشكلت تحولا حاسما في النشاط الدبلوماسي والسياسي للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في مقر الأمم المتحدة بنيويورك إذ تزامنت المظاهرات مع مناقشة

القضية الجزائرية على مستوى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة (عدنان الباجه جي (1923-2019)، سياسي ودبلوماسي عراقي، سفير العراق في الأمم المتحدة بعد حركة 14 جويلية 1958، عين السفير الدائم للعراق في الأمم المتحدة (1958-1965) وتولى رئاسة اللجنة الرابعة لتصفية الاستعمار عام 1960 ولذلك دافع عن القضية الجزائرية في الأمم المتحدة، وخاصة خلال مظاهرات 11 ديسمبر، أصبح وزيرا للخارجية في عهد الرئيس عبد السلام عارف (1965-1967)، والتحق بدولة أمارات العربية المتحدة للعمل فيها، وحضر اجتماع التوقيع على دستور ها في العاصمة أبو ظبي وإعلان استقلال الدولة. للمزيد ينظر: (عدنان الباجه جي، 2013، في عين الاعصار، مذكرات الباجه جي، بيروت، (355 صفحة).

وفي 15 ديسمبر 1960 انعقدت اللجنة السياسية الرابعة من أجل تصفية الاستعمار المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة برئاسة مندوب العراق الدائم في الأمم المتحدة السفير عدنان الباجه جي (الباجه جي، 2013، ص 285)، وتمت المصادقة على اللائحة الأفروآسيوية رقم 1573 (XV) التي اعترفت بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير والاستقلال، واضطلعت الأمم المتحدة بالإشراف والمراقبة في حال تنظيمه في الجزائر، رافضة المبررات الفرنسية التي كانت تهدف إلى تضليل الرأي العام العالمي فكانت نتيجة التصويت على اللائحة بالأغلبية لصالح القضية بـ 63 صوتا ضد 27 مع امتناع 8 أصوات (الشقيري، 2005، ص 357).

وكانت مظاهرات 11 ديسمبر بمثابة استفتاء شعبي على الاستقلال، ذلك أن التوقيت كان مناسبا في الجبهة الداخلية والخارجية، حيث مكنت المظاهرات من إيصال القضية الجزائرية إلى العالم بفضل الصحافة الدولية، وخاصة الأنجلو أمريكية والإيطالية التي جاءت لتغطية زيارة ديغول في الجزائر (جبهة التحرير الوطني، 1960، ص 25) .

وغيرت مظاهرات 11 ديسمبر مجرى تاريخ الثورة التحريرية، وهذا ما نقلته الصحافة الدولية عن هذه المظاهرات السلمية، وخاصة الصحفي البريطاني مراسل وكالة رويتر وجريدة تايمز إدوارد بورن وهو الذي كان شاهد عيان (مؤرخ اللحظة)، وخصص صفحتين في كتابه حول مظاهرات ديسمبر، تميزت بالموضوعية إذ وصفها بالانتفاضة الشعبية في المدن ضد سياسة ديغول وزيارته. كما اعتبر أن مظاهرات ديسمبر كانت بمثابة خيبة أمل كبيرة

للفرنسيين وأضاف: "إن الجزائريين في هذه المظاهرات تمكنوا من إسماع صوتهم إلى الأمم المتحدة بتأكيدهم بأننا جزائريون ولسنا فرنسيين، حيث أصبح الوفد الجزائري في الأمم المتحدة أهم وفد من بين الوفود المعتمدة فيها" (سعيداني، 2022، ص 67).

**3.3 رد فعل الرأي العام الفرنسي والأقلية الأوروبية في الجزائر**

بدأ رد فعل الرأي العام الفرنسي بالضغط المتزايد من أجل تقديم تنازلات في الجزائر: ففي 5 سبتمبر 1960 ظهر بيان 121 الذي وقعه مثقفون يساريون يحض المجندين الفرنسيين على رفض الخدمة العسكرية في الجزائر. ووجد ديغول في هذا الضغط الداخلي المتزايد فرصة مناسبة لكي يعلن في 4 نوفمبر 1960 أنه اختار طريق الجزائر جزائرية. وأحدث منصبا جديدا هو الوزير المكلف بالشؤون الجزائرية برئاسة لويس جوكس (بن خدة، 1986، ص 93).

وفي 16 جانفي 1960 تفجر الوضع في أوساط المستوطنين بالجزائر العاصمة. فأدلى الجنرال ماسو بحديث لصحيفة زيتونغ الألمانية جاء فيه: "إن الجيش لم يعد يفهم سياسة ديغول وأن قادة هذا الجيش لا يطيعونه طاعة عمياء، استدعاء ديغول إلى السلطة عام 1958 كان خطأ يدل على التسرع".(Le Monde, 17 janvier 1960) .

مما أدى بديغول إلى استدعاء ماسو ووجه له توبيخا شديدا دون أن يحيله على محكمة عسكرية. وللضغط على ديغول دعا اليمين المتطرف في الجزائر بقيادة أورتيز وسوزيني ولاغايارد إلى إضراب عام في 24 جانفي 1960 وإقامة المتاريس في المدينة. وحدد سوزيني أهداف التمرد بقوله: "لقد دقت الساعة لقلب النظام سوف تبدأ الثورة في الجزائر لتنتهي في باريس".(Le Monde, 25 janvier 1960) .

إلا أن هذه الحركة المتطرفة لم يدعمها أي حزب أو زعيم سياسي في المتروبول. باستثناء كبار الكولون وأفواج المظليين وعناصر فرقة اللفيف الأجنبي في الجزائر. أما مفتاح الموقف فكان في يد الجنرال شال الذي كان من أنصار الجزائر الفرنسية إلا أنه بقي مواليا للجنرال ديغول. وفي 29 جانفي وجه ديغول الضربة القاضية إلى المتمردين عندما ارتدى لباسه العسكري ووجه نداء بواسطة التلفزيون إلى الفرنسيين طالبهم فيه بدعمه مؤكدا على حق الجزائريين في تقرير مصيرهم ولكنه أنكر أنه يريد القطيعة بين الجزائر وفرنسا، حيث كتب في مذكراته: "المشكلة لا يمكن أن تحسم بانتصار عسكري بل عندما يعبر الشعب

الجزائري عن إرادته بكل حرية وكرامة وأمان" و. لذلك قرر شال مكرها أن يخلص المدينة من عناصر الجبهة الوطنية الفرنسية مع أقل استخدام للقوة فأوعز بذلك إلى الدرك والمظليين في 24 جانفي 1960. لكن المتمردين فتحوا النار على الحرس المتحرك فأوقعوا في صفوفه 14 قتيلا و123 جريحا والجدير بالذكر أن المظليين تعمدوا الوصول متأخرين قبل أن ينتقلوا إلى العمل ففشلت العملية وبدأ ما سمي بأسبوع المتاريس. في ليلة 24-25 جانفي وجه ديغول بواسطة الإذاعة نداء طلب فيه من المتمردين إلقاء السلاح، كما أمر الجيش بتنفيذ الأوامر مؤكدا أنه لن يقدم أية تنازلات. صمدت قوات الجبهة الوطنية الفرنسية خلف المتاريس بالتواطؤ مع المظليين المكلفين بمقاتلتها. وفي 28 جانفي انسحب الجنرال شال وديلوفرييه الحاكم العام إلى إحدى القواعد الجوية خارج مدينة الجزائر خوفا من اختطافهما رهائن، كما رفض سائر الجنرالات الانضمام إلى المتمردين. (Massu, 1972, p 79)

أحدث هذا النداء صدى من خلال برقيات التأييد لديغول، ما أدى إلى اختفاء المتمردين وفي أول فيفري 1960 استسلم كل من أورتيز ولاغايارد. وهكذا تم إنقاذ ديغول في حين قدم ميشيل دوبريه استقالته لأنه لم يكن موافقا على حق تقرير مصير الجزائر بينما ترك الحكومة جاك سوستيل الذي كان من أنصار دمج الجزائر بفرنسا (ديغول، 1971، ص 112).

بعد أسبوع المتاريس في مدينة الجزائر لجأ قادة حركة التمرد إلى إسبانيا لتأسيس حركة أخرى بالتنسيق مع الجنرال سالان المقيم في مدريد. كما غادر الجنرال شال الجيش في جانفي 1961 بعد فشل خطته في الجزائر، إلا أنه لم ينضم مباشرة إلى المتمردين الذين شكلوا أثناء فيفري 1961 حركة جديدة أطلقوا عليها اسم منظمة الجيش السري ونفذت هذه المنظمة عدة هجمات بالقنابل في باريس. (Vaisse, 1983, p 458)

### 3.4مفاوضات ايفيان (1961-1962)

في 30 مارس 1961 أعلنت الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن بدء المفاوضات الرسمية بتاريخ 7 افريل 1961 في مدينة ايفيان بعد أن تخلى ديغول عن وقف إطلاق النار كشرط مسبق. إلا أن عقبة جديدة ظهرت عندما أثار لويس جوكس شكوك الوفد الجزائري بالإعلان عن عزمه على إشراك الجزائريين المعتدلين (المصاليين) في المفاوضات. (بن خدة، 1986، ص 85).

وهكذا تأجلت المفاوضات مما دفع اليمين المتطرف في الجزائر للإسراع في العودة إلى التمرد في مدينة الجزائر بقيادة الجنرال شال بعد أن تسلل أعضاؤه إلى الجزائر بطرق مختلفة. وفي ليلة 22 افريل 1961 قام شال مع سالان وجوهو وزيلر بانقلاب ضد ديغول. وفي ليلة 23 افريل ألقى ديغول خطابا أدان فيه قادة التمرد من الجنرالات المتقاعدين وطالب أتباعهم بعدم التورط معهم.

في فرنسا ذاتها ما لبث الرأي العام أن أيد ديغول كما فعل في جانفي 1960، غير أن ديغول اكتفى بتطبيق البند السادس عشر من الدستور وأمر بإلقاء القبض على الانقلابيين. وفي 27 افريل استسلم شال ثم زيلر، أما سالان وجوهو فقد فضلا الانتقال إلى العمل السري في صفوف منظمة الجيش السري (Vaisse, 1983, p 462).

عندما بدأت المفاوضات في ايفيان بتاريخ 20 ماي 1961 كان موقف الوفد الفرنسي قد ضعف كثيرا نتيجة المحاولة الانقلابية. فقد ظلت الأقلية الفرنسية في الجزائر تساند منظمة الجيش السري. لذلك لم يكن من السهل الحصول من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على ضمانات لهذه الأقلية في الجزائر المستقلة. أما الهدف الأخر للوفد الفرنسي فكان تأمين المصالح الاستراتيجية والاقتصادية الفرنسية في الجزائر إلا أن الحكومة المؤقتة لم تكن مستعدة لأي تنازل في هذا المجال أيضا. لذلك دخلت المفاوضات في طريق مسدود عند نهاية شهر جويلية 1961. بل تضاعفت الأعمال الإرهابية لمنظمة الجيش السري. ومنها اغتيال رئيس بلدية ايفيان لمجرد أن مدينته كانت مقرا للمفاوضات. وفي سبتمبر 1961 حاولت منظمة الجيش السري اغتيال ديغول بواسطة كمين نصبته له عند Pont-sur-Seine قرب باريس. (Vaisse, 1983, p 512)

### 3.5 اعتراف فرنسا باستقلال الجزائر (جويلية 1962)

كان ديغول يعمل على إيجاد وسيلة لتخليص فرنسا من عبء الحرب الاستعمارية في الجزائر. لذلك فكر في خلق منطقة ساحلية تكون خاضعة للسيادة الفرنسية يشكل فيها الأوروبيون والجزائريون الموالون لفرنسا الأغلبية، يضاف إليها منطقة البترول في الصحراء الجزائرية (العقاد، (1964)، ص 174)، إلا أن هذا المشروع رفضته الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، ولم تؤيده عدم الانحياز أو الأمم المتحدة. وفي 1 جانفي 1962 أعلن ديغول: "إن فرنسا تنوي فك الارتباط مع الجزائر" (ديغول، 1971، ص 148).

وهكذا استؤنفت مفاوضات إيفيان في نهاية جانفي 1962 وبرزت الخطوط العريضة للاتفاق في يومي 17 و18 فيفري 1962 ثم اجتمع الوفدان في جلسة ختامية في ايفيان يوم 7 مارس 1962. وتم التوقيع على الاتفاقيات بتاريخ 18 مارس 1962، وأصبح وقف إطلاق النار ساري المفعول اعتبارا من منتصف يوم 19 مارس بقيت هذه الاتفاقيات خاضعة لموافقة فرنسا والجزائر بموجب استفتاء عام كانت النتيجة معروفة سلفا ولكن الإجراءات أخذت مجراها بناء على رغبة ديغول الذي كان يريد أن يبدو الاستقلال وكأنه منح من قبل فرنسا ولم ينتزع انتزاعا. وقد عين المندوب السامي كريستيان فوشي لكي يرأس عملية نقل السلطات في الفترة الانتقالية. تضمنت بنود الاتفاق ما يلي:

1. يحق للمواطنين من البلدين أن يعيشوا ويعملوا في البلد الأخر.
2. تعتبر أملاك الفرنسيين الباقين في الجزائر مكفولة.
3. تعتبر الجزائر سيدة على الصحراء وتتعاون معها فرنسا في استثمار البترول كما تحتفظ بمنشآتها الخاصة بالأبحاث النووية.
4. تتلقى الجزائر مساعدة اقتصادية وتقنية وتبقى ضمن منطقة الفرنك.
5. التعاون الثقافي يستمر.
6. تبقى بعض القواعد الجوية بالإضافة إلى المرسى الكبير بين أيدي الفرنسيين لمدة خمسة عشر عاما.

وفي 5 جويلية 1962 أعلنت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية استقلال الجزائر، وفي 20 سبتمبر جرت انتخابات الجمعية الوطنية التأسيسية وفي 25 سبتمبر أعلن فرحات عباس رئيس الجمعية الوطنية التأسيسية قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية وفي 26 سبتمبر انتخبت الجمعية التأسيسية أحمد بن بلة رئيسا لحكومة الجمهورية الجزائرية. ( بن خدة، 1986، ص 125).

**4. خاتمة:**

إن وصف هذا الحل بالسلمي، كان البديل الذي لا مناص منه من استمرار حرب الابادة. فالجزائر كانت مصممة على الاستمرار في تقديم التضحيات حتى النصر. ولكن نتائج الحرب الاستعمارية في الجزائر عام 1958، كانت خطيرة بالنسبة لفرنسا، ولأوروبا وللعالم الغربي. أما الحرب فكانت تعني بالنسبة لفرنسا تضحيات إنسانية أكثر في أرواح الألاف من

الجنود الفرنسيين، وتعني الحرب أيضا لها الإفلاس الاقتصادي والمالي الذي بدأ في الظهور تحت ضغط النفقات الحربية الطائلة.

أما بالنسبة إلى أوروبا فبالإضافة إلى ما كانت تؤثره الحرب على المجموعة الاقتصادية الأوروبية، فإنها كانت تعني تجميد أية مشاريع استثمارية في قطاع البترول الجزائري. ولكن بالنسبة للجزائريين فإن هذا البترول كان يمثل ثروة الجزائر الوطنية، ولا يمكن ضخه إلى أوروبا إلا بموافقة الجزائر المستقلة ذات السيادة الكاملة. وكان جيش التحرير الوطني وفي أكثر من مرة قد نسف منشآت البترول في الجزائر، ومع استمرار الحرب ستظل هذه المنشآت هدفا عسكريا.

أما بالنسبة إلى العالم الغربي، فإن الخسارة كانت ستأتي بردود فعل سيئة. فاستمرار الحرب كان يعني خسارة فرنسا، وبالتالي خسارة التوازن الأوروبي. وإذا واصلت فرنسا حربها الخاسرة في الجزائر، فإن فرنسا نفسها ستضيع. فالثورة الجزائرية هي التي أسفطت للجمهورية الرابعة. وكانت القضية الجزائرية هي السبب في دعوة الجنرال ديغول من عزلته في ضواحي باريس لإنقاذ فرنسا من ويلات حرب أهلية. وكانت القضية الجزائرية أخيرا هي العامل في قيام الجمهورية الخامسة.

وهكذا نسفت الثورة التحريرية أسس سياسة ديغول في منع تدويل القضية الجزائرية (1958-1962)، بل أن استراتيجية الثورة الجزائرية هي التي حققت الخطوط العريضة اللاثة المثبتة في المرجع الأساسي للثورة وهي انطلاق الثورة وتطوير وسائل الكفاح المسلح، تدويل القضية الجزائرية والمفاوضات على أساس الاعتراف بالسيادة لدى الشعب الجزائري، ولم تتجسد هذه الأهداف فعليا، إلا بفضل تضحيات الشعب الجزائري، وثبات الوفد الجزائري على المبادئ الثورية في المفاوضات حتى اعتراف العدو باستقلال الجزائر التام عام 1962.

مهما يكن من أمر الصعوبات التي اعترضت استمرارية الثورة التحريرية في الفترة (1958-1962)، وخاصة شح الإمكانيات في مجال التسلح والإصرار على مواجهة سياسة الجنرال ديغول في اختراق صفوف المجاهدين وتداعيات سلم الشجعان، ومنها ترتيبات لقاء الإليزيه الذي جمع قيادة الولاية الرابعة (سي صالح وسي محمد وحليم) بديغول في باريس، فإن استراتيجية قيادة الثورة عملت بلا هوادة على تحقيق الهدف الأول في بيان 1 نوفمبر 1954 وهو تأمين التسلح لوحدات جيش التحرير الوطني، مما اضطرها إلى الاعتماد على افتكاك الأسلحة من غنائم العمليات

العسكرية ضد العدو الفرنسي، أما ديغول فكان كل ما يهتم هو وقف القتال من جناب جيش التحرير الوطني فقط. ونتيجة لمظاهرات 11 ديسمبر 1960 تخلى ديغول عن مشروع الطريق الثالث، ورضخ إلى استئناف المفاوضات مع وفد جبهة التحرير الوطني برئاسة كريم بلقاسم.

وهكذا كانت لمظاهرات 11 ديسمبر 1960امتدادات في مظاهرات 17 أكتوبر 1961 في المتروبول ومظاهرات 27 فيفري 1962 في ورقلة لدعم المفاوض الجزائري في حسم الملفات ذات الصلة بوحدة التراب الجزائري (فصل الصحراء) ووحدة الأمة الجزائرية (تجزئة الجزائر عرقيا).

**5. قائمة المراجع:**

- **المؤلفات:**

ديغول شارل، 1971، مذكرات الأمل (1958-1962)، ترجمة أحمد عويدات، وسموحي فوق العادة، منشورات عويدات، بيروت

عمار قليل، 1991، ملحمة الجزائر الجديدة، ج3، دار البعث، قسنطينة

أحمد الشقيري، 2005، قصة الثورة الجزائربة، دار العودة، بيروت.

بن يوسف بن خدة، نهاية حرب التحرير في الجزائر، اتفاقيات إيفيان، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبايلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر 1986.

الباجه جي عدنان، 2013، في عين الاعصار، مذكرات الباجه جي، بيروت.

بن عمر مصطفى، 2007، الطريق شاق إلى الحرية، الجزائر، دار هومة.

سعيداني لخضر، 2022، رسائل الشهيد جيلالي بونعامة المدعو سي محمد، قائد الولاية الرابعة وثائق وحقائق، برج بوعريريج (الجزائر)، دار خيال للنشر والترجمة،.

الشقيري أحمد، 2005، قصة الثورة الجزائرية، بيروت، دار العودة.

كريمي عبد الرحمان (المدعو سي مراد)، (2005)، ومنهم من ينتظر، ط1، الجزائر، دار الأمة للنشر والتوزيع.

- **المقالات:**

جبهة التحرير الوطني، جريدة المجاهد، 19 ديسمبر 1960.

الأهرام، 15 نوفمبر 1958.

**Ouvrages;**

Chikh Slimane, 2005, L'Algérie en armes ou le temps des certitudes, Alger, éditions Casbah.

Alain Jacob, 1963, D'une Algérie à l'autre, Paris, éditions Crasset, Paris.

Montangnon Pierre, 1987, L'Affaire si Salah, Paris, éditions Pygmalion.
Tricot Bernard, 1972, Les sentiers de la paix en Algérie, 1958-1962, Paris, éditions Plon.
Guichard Olivier, 1980, Mon general, Paris, Grasset.
Soustelle Jacques, 1964, 28 ans de gaullisme, éd La Table ronde, Paris.
Massu Jacques, 1972, Le torrent et la digue, éd Plon, Paris.
Maurice Vaisse, 1983, Alger, le putsch, Bruxelles, éd Complexe, La mémoire du siècle.

**Périodiques:**

Sadek Sellam, 2001, L'affaire Si Salah, vécue par le commandant Lakhdar Bourèga, in guerres mondiales et conflits contemporains, n° 201, Paris, 2001, pp 163-176.
Le Figaro, 30 septembre 1958.
Combat, 2 octobre 1958.
Le Monde, 13 mai 1958.
L'Humanité, 4 octobre 1958.
Le Monde, 23 octobre 1958.
Le Monde, 17 janvier 1958.
Le Monde, 17 janvier 1960.
Le Monde, 25 janvier 1960.
L'Express, 13 novembre 1958.
L'Express, 20 novembre 1958.

**Site internet :**

http://www.algerie360.com/Il était une fois… l'affaire Si Salah, Par lamia.mia, 4 avril 2016 à 15:51

زيارة الموقع يوم السبت 29 جويلية 2023 على الساعة 11.30 صباحا